A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/455
21 August 1989
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/
RUSSIAN/SPANISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ١٤٢ من جدول الاعمال المؤقت*

# التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

## تقرير الأمين العام

## المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ..... ٣

ثانيا - الآراء والتعليقات المقدمة من الحكومات ..... ٣
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ..... ٣
اسبانيا ..... ٥
باكستان ..... ٦
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ..... ٦
اليمن الديمقراطية ..... ٨

* A/44/150.

## أولا - مقدمة

١ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٦٢/٤٣ المعنون "التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" . وقد أشارت الجمعية في ذلك القرار الى الدراسة التحليلية المقدمة اليها في دورتها التاسعة والثلاثين من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/39/504/Add.1 ، المرفق الثالث) ، وطلبت الى الأمين العام أن يواصل التماس اقتراحات الدول الأعضاء بشأن أنسب الاجراءات التي ينبغي اتخاذها بشأن النظر في الدراسة التحليلية ، وكذلك بشأن التدوين والتطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وأن يدرج المقترحات الواردة اليه في تقرير يقدم الى الجمعية في دورتها الرابعة والاربعين .

٢ - وبناء عليه ، وجه الأمين العام الى حكومات الدول الأعضاء مذكرة مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ دعاها فيها الى موافاته بأية آراء وتعليقات قد ترغب في إرسالها اليه ، عملا بالقرار ١٦٢/٤٣ .

٣ - وهذا التقرير يتضمن الردود الواردة من الحكومات حتى ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ . وسوف تُضمَّن الردود التي ترد فيما بعد في إضافات لهذا التقرير .

## ثانيا - الآراء والتعليقات المقدمة من الحكومات

### اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٩]

١ - بالاضافة الى التعليقات التي أحيلت من قبل الى الأمانة العامة للأمم المتحدة مبينة النهج المفاهيمي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن هذه المسألة ، يدلي الاتحاد السوفياتي الآن بما يلي .

٢ - لقد قدم الاتحاد السوفياتي فكرة تكوين مجتمع عالمي من دول ممتثلة للقانون تمارس حتى سياستها الخارجية وفقا للقانون وتنال الطرق السياسية والقانونية الأسبقية بالنسبة لها في حل أي مشاكل يمكن أن تطرأ .

٣ - ومما سيساهم في تحقيق هذا الهدف إبرام اتفاقات في إطار الامم المتحدة على أساس التوصل الى فهم موحد لمبادئ وقواعد القانون الدولي ، مع تدوينها في ضوء الظروف الجديدة وصياغة قواعد قانونية لمجالات تعاون جديدة .

٤ - وقد قام مؤتمر نواب الشعب في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي اختتم أعماله مؤخرا ، وهو أعلى جهاز في سلطة الدولة ، بوضع أحد مبادئ السياسة الخارجية للبلد ، وهو "ادراج الاقتصاد السوفياتي في الاقتصاد الدولي" ، وينص على مشاركة الاتحاد السوفياتي بصورة نشطة في التقسيم الدولي للعمل .

٥ - فالاقتصاد الدولي ، في عالم اليوم الذي يتسم بالترابط ، هو المجال الوحيد الذي لا تستطيع أي دولة أن تحقق التنمية خارجه بصورة طبيعية . ويثير هذا مسألة الأمن الاقتصادي الدولي ، الذي سيوفر الضمانات القانونية الضرورية لحماية المصالح الاقتصادية لكل دولة من استخدام العلاقات الاقتصادية كوسيلة للتدخل السياسي .

٦ - وقد أكد الاتحاد السوفياتي ، في شخص أعلى جهاز في سلطة الدولة ، أن أحد مبادئ السياسة الخارجية هو عدم قبول التهديد باستعمال القوة لأي سبب كان ، بما في ذلك القوة الاقتصادية . والالتزام بهذا المبدأ وبمبادئ وقواعد القانون الدولي الاخرى المعترف بها عالميا هو أحد العوامل الرئيسية لكفالة الأمن الاقتصادي الدولي وإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على سيادة القانون . والنظام الاقتصادي الدولي الجديد يوفر نظاما متطورا للمبادئ والقواعد القانونية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

٧ - ومن أهم جوانب إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد أن يُنَص على الصلة بين نزع السلاح والتنمية . ويؤمن الاتحاد السوفياتي ، بوجه خاص ، أن الامم المتحدة تستطيع ويجب عليها أن تقوم بدور رئيسي في إحداث تحول عن مبدأ الافراط في تكديس الاسلحة الى مبدأ القدرة الدفاعية المعقولة ، وانتقال من اقتصاد قائم على الاسلحة الى اقتصاد قائم على نزع السلاح .

٨ - وقد بدأ الاتحاد السوفياتي بالفعل عملية التحول . ويقوم حاليا بإعداد خطة وطنية ، وقد أعرب عن استعداده لعرض هذه الخطة ونشر ما توصل اليه الخبراء في مجال الصناعة العسكرية من نتائج فيما يتعلق بدراسة العمل والخبرة المكتسبة من استخدام معدات هذه الصناعة ومبانيها وخطتها من أجل الانتاج المدني . وقد اختار عددا من

المؤسسات سيتم فيها من خلال الممارسة اختبار نموذجه في التحول . وفي الوقت ذاته يناشد الاتحاد السوفياتي جميع الدول ، وبوجه خاص القوى العسكرية الكبرى ، أن تقدم أيضا الى الامم المتحدة خططا وطنية لتحويل الانتاج العسكري . ويقترح إنشاء فريق من العلماء لدراسة مسألة التحويل بتعمق ، وذلك بغرض إعداد تقرير يقدم الى الامين العام للامم المتحدة وإمكانية النظر في هذه المسألة في دورة مقبلة للجمعية العامة .

٩ - وعلى الرغم من أن تحويل الانتاج العسكري هو مسألة ذات أولوية ، فإنه لا يستطيع أن يحل جميع الصعوبات التي يجب التغلب عليها بانشاء نظام اقتصادي جديد يضمن لجميع الدول المساواة في الامن الاقتصادي استنادا الى حكم القانون في العلاقات الاقتصادية الدولية .

١٠ - والاولوية الثانية بالنسبة لعمل الامم المتحدة في مجال إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد تتمثل في حل مشكلة الديون الخارجية وتسوية أزمة الديون ، انطلاقا من مبدأ سيادة القانون الدولي .

١١ - والاتحاد السوفياتي على استعداد لاقامة نظام لتأجيل دفع الديون لمدة طويلة الاجل تصل الى مائة سنة فيما يتعلق بسداد ديون أقل البلدان نموا وشطب هذه الديون بشكل كامل في عدد كبير من الحالات . وبالامكان أن يجيء المخرج باتباع نهج ذي طابع دولي وبمناقشة الحلول الممكنة في محافل متعددة الأطراف .

١٢ - إن الامن الاقتصادي الدولي للدول ، القائم على إستعدادها للتقيد بالقانون الدولي ، يرتبط ارتباطا لا فكاك منه بالتغلب على الخطر الايكولوجي العالمي . ومما سيكون ذا صلة وثيقة بهذا الامر تنفيذ الاقتراح السوفياتي بانشاء مركز في إطار الامم المتحدة للمساعدة في حالات الطوارئ البيئية وإنشاء مختبر فضائي دولي لرصد الظروف الطبيعية .

١٣ - ويبدو أن التطوير التدريجي للقانون الدولي المتصل بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد يشكل جزءا لا يتجزأ من ضمان الامن الاقتصادي الدولي وتعزيز النظام القانوني الدولي بوجه عام .

١٤ - والاساس القانوني للتوصل الى فهم موحد لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد يتوفر في عدد من الوثائق المعروفة جيدا

وهي : ميثاق الامم المتحدة ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان وبرنامج العمل المتعلقان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وغيرها . ومما سيساعد على تعضيد حكم القانون الدولي في هذا الميدان وضمان سيادته التطبيق العملي لاحكام هذه الوثائق وتطويرها والجهود المبذولة لزيادة فعاليتها الى أقصى حد .

١٥ - واذا أُخذت في الاعتبار الحاجة الى مواصلة الجهود لتعزيز فعالية القانون الدولي ، فإن الاتحاد السوفياتي يقترح وضع اتفاق داخل الامم المتحدة بشأن التوصل الى فهم موحد لمبادئ وقواعد القانون الدولي ، بما في ذلك المبادئ والقواعد المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد . ولذلك فهو يعتقد أن العمل المتعلق بالتدوين يجب أن يتجاوز مستوى الخبراء وأن يُجرى في محفل تمثيلي ، في إطار الآلية القائمة للامم المتحدة . إن اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة توفر هذا المحفل ، ويمكن أن تشمل مجالات نشاطها في المستقبل التدوين والتطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي الرامية الى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي .

## اسبانيا

(باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في
الاتحاد الاقتصادي الاوروبي)

[الاصل : بالاسبانية/الانكليزية]
[٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩]

تود الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي أن توجه عناية الامين العام الى بيانها المشترك المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ الذي أدلت به أمام اللجنة السادسة (انظر A/C.6/43/SR.42) والى مذكرتها المؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ الواردة في الوثيقة A/41/536 المؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، اللذين مازالا يعكسان موقفها .

## باكستان

[الاصل : بالانكليزية]
[١١ أيار/مايو ١٩٨٩]

ان حكومة باكستان تعتقد ، انسجاما مع تاييدها للقرار ١٦٢/٤٣ ، أن إنشاء فريق عامل تابع للجنة السادسة ، يمكن أن يكون مفتوح العضوية ، في أثناء النظر في هذا البند في الدورة العادية للجمعية العامة ، هو أنسب الاجراءات للنظر في التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد المذكور في الفقرة ٢ (أ) من القرار . إن انشاء أي لجنة خاصة لهذا الغرض سيفرض أعباء مالية اضافية على موارد الامم المتحدة .

## جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]
[١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩]

١ - إن النهج المفاهيمي لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تجاه مسألة التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد مبين في ردود أوكرانيا السابقة بشأن هذه المسألة (انظر الوثائق A/40/446/Add.1 و A/41/536 و A/42/483/Add.1 و A/43/529/Add.1) . وإلحاقا بهذه الردود ، نطرح الآراء التالية .

٢ - إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدعو الى تعزيز سيادة القانون الدولي في العلاقات بين الدول وتؤيد ، في هذا الصدد ، الفكرة التي طرحها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فيما يتعلق بإنشاء رابطة عالمية للدول الممتثلة للقانون الدولي ، تكون فيها أنشطة السياسة الخارجية لهذه الدول مبنية على الامتثال التام لقواعد السلوك المنصوص عليها في القانون الدولي . ومن شأن تنفيذ هذه الفكرة أن يساعد البشرية على حل ما يواجهها من مشاكل عالمية ، بما فيها قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما أن من شأنه تهيئة إمكانية الكشف عن نهج جديدة في العلاقات الدولية ، ومنها العلاقات الاقتصادية .

٣ - إن التدوين والتطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد يجب أن يصبحا ركنا هاما من أركان نظام القانون الدولي . فاهمية هذه المبادئ والقواعد في تزايد مستمر مستمد من عملية تحول الاقتصاد العالمي الى كيان واحد نتيجة لتزايد ترابط عالم اليوم واعتماد بعضه على بعض . وما من دولة يمكنها أن تنمو بصورة طبيعية خارج هذا الكيان .

٤ - وبموضوعية ، فإن كل دولة ، شاءت أم أبت ، حريصة على أن ترسخ في مجال العلاقات الاقتصادية مبادئ وقواعد القانون الدولي التي تتوخى توسيع نطاق التعاون الى أقصى حد ، والامتناع عن استغلال العلاقات الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي .

٥ - وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ترى ضرورة امتثال جميع الدول امتثالا تاما لمبدأ عدم السماح باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها لتحقيق هدف ما ، سواء كان اقتصاديا أم غيره . كما أنها ترى في هذا المبدأ واحدا من أهم عوامل ضمان الامن الاقتصادي الدولي . فالعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول يجب أن تقوم على أساس سيادة القانون في العلاقات الدولية .

٦ - إن التخفيض الملحوظ في النفقات العسكرية سيساعد على توجيه الموارد المحررة نحو تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ومن الاهمية بمكان ، في هذا الصدد ، اتخاذ قرار حاسم بشأن تحويل الانتاج الحربي نحو أهداف أخرى ، ولاسيما نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وبإمكان الامم المتحدة ، بل ومن واجبها ، أن تقوم بدور ايجابي في هذا الصدد .

٧ - إن مشكلة تحويل الصناعات العسكرية ، وإن كانت أهم المشاكل ، ليست الوحيدة . فمما له أولوية كذلك مسألة ايجاد تسوية لأزمة ديون البلدان النامية .

٨ - وعلاوة على ذلك ، فإن ضمان تحقيق نمو مطرد للاقتصاد العالمي ، على أساس الامتثال التام لمبدأ سيادة القانون الدولي ، إنما ينطوي على تهيئة عوامل استقرار ايكولوجي ، ويقتضي تنسيقا مكثفا بغية درء الخطر الايكولوجي العالمي . ومن الاهمية بمكان ، في هذا الصدد ، تنفيذ اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن القيام ، في إطار الامم المتحدة ، بإنشاء مركز لتقديم المساعدة الايكولوجية اليومية ، فضلا عن إنشاء مختبر ايكولوجي عالمي .

٩ - إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تنظر الى مسألة التدوين والتطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد على أنها أداة هامة من أدوات إعادة تشكيل كامل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس من العدل والديمقراطية ، وكذلك من أدوات ضمان الأمن الاقتصادي لكل دولة . وفضلا عن ذلك ، فإن الأساس القانوني الدولي لعملية التدوين والتطوير التدريجي لهذه المبادئ والقواعد إنما يجب أن يكون متمثلا في ميثاق الأمم المتحدة وكذا ما اعتُمد تطويرا وترسيخا لأحكامه من صكوك ، مثل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وغير ذلك من صكوك .

١٠ - إن تدوين القانون الدولي عملية معقدة تماما تتجاوز مستوى الخبراء ، ويتعين تنفيذها على مستوى ممثلي الدول في إطار الأجهزة الموجودة في منظومة الأمم المتحدة . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ترى أن أنسب جهاز لهذا الغرض هو اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة .

## اليمن الديمقراطية

[الأصل : بالعربية]
[١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩]

١ - بالاشارة الى الفقرة ٣ (أ) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٣/٤٣ ، يسر جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أن تعبر عن رأيها بأن هناك ضرورة ملحة لاتخاذ تدابير معينة بهدف إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس العدالة والمساواة بين الدول ، باعتبار ذلك شرطا رئيسيا لشعوب العالم المختلفة لكي تمارس حقها في التنمية . إن اكتساب العلاقات الاقتصادية الدولية طابعا ديمقراطيا بالتدريج سيسهم دون شك في تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين ، إذ سيساعد على تخفيف حدة التوتر الدولي وسيفتح آفاقا واسعة للتعاون الدولي .

٢ - إن المسائل المتعلقة بإعادة تنظيم هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية تكتسب أهمية متزايدة ، وذلك بسبب ممارسات بعض الدول الهادفة الى عرقلة التعاون الاقتصادي بين دول العالم من خلال اتباع سياسة الحصار الاقتصادي والضغط على البلدان النامية التي تعارض ما تمليه عليها من شروط قاسية .

٣ - إن مثل هذه الممارسات تتنافى أساسا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وقواعد القانون الدولي بشكل عام ، وتجعل من مطالبة الدول النامية بتحقيق سيادتها على مواردها الطبيعية وإقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة أمرا مشروعا وعادلا .

٤ - إن حكومة اليمن الديمقراطية تدرك تماما أن إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة أمر يمكن تحقيقه على إعتبار أن مثل هذه المبادئ لا تتناقض مع مبادئ وقواعد القانون الدولي المعاصر .

٥ - إن اليمن الديمقراطية تؤيد كل المبادرات الهادفة الى تنفيذ مبادئ التعاون الاقتصادي على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة وتعتبر أن الوثائق التي اعتمدتها الجمعية العامة مثل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩)) والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد (القراران ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦)) ، توفر الشروط اللازمة لارساء مبادئ وقواعد قانونية مناسبة لاعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية .

٦ - إن مسألة تحويل التوصيات المتعلقة بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الى قواعد قانونية ملزمة لسلوك الدول في علاقاتها الاقتصادية فيما بينها عملية معقدة تتطلب بدرجة أساسية الارادة السياسية لدى الدول .

٧ - لقد استطاعت الأمم المتحدة بسبب جهودها النشطة تحقيق نجاحات كبيرة على الصعيد السياسي ، وفي مقدمة ذلك النجاحات التي تحققت في مجال تحقيق السلام العالمي . وترى اليمن الديمقراطية أن هناك إمكانية كبيرة لأن تسهم الأمم المتحدة في إرساء علاقات اقتصادية دولية عادلة تقوم على أساس مبادئ القانون الدولي .

٨ - إن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ترى أن التطوير التدريجي لقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد يجب أن يتجاوز نطاق المداولات المحدودة وينتقل الى شكل أرقى بحيث تساهم في هذه العملية كل دول العالم على حد سواء . ومن هذا المنطلق فإن مسألة تداول هذا الموضوع في محفل دولي تعتبر أمرا غاية في الأهمية . وترى اليمن الديمقراطية أنه لا توجد ضرورة لانشاء أجهزة جديدة لتمثيل الدول في مناقشة مسألة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ما دامت أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة الموجودة ستؤدي هذا الغرض ، وتقصد بذلك اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة .

٩ - إن للجنة السادسة تجربة غنية في إعداد الاتفاقيات وغيرها من الوثائق الهادفة الى التطوير التدريجي للقانون الدولي ، ولهذا فإن مسألة الجمع بين القدرة الفائقة في مجال القانون الدولي وتمثيل دول العالم المختلفة تمثيلا شاملا يضفيان على اللجنة السادسة صفات ومميزات ضرورية لمحفل دولي يمكن أن يتولى مهمة إعداد أحكام قانونية تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس عادلة وسليمة وتسهم بفعالية في إرساء دعائم النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٠ - إن اليمن الديمقراطية ترى أهمية أن يتناول موضوع التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد عددا من المسائل الهامة المتعلقة بالصعوبات الاقتصادية المختلفة التي تواجهها الدول النامية وتضع المعالجات المناسبة لها ، وفي مقدمتها مشكلة الديون الخارجية . إن اليمن الديمقراطية تؤكد على اتخاذ تدابير علاجية مناسبة لهذه المشكلة كتخفيض أسعار الفائدة على تلك الديون ، وإلغاء الفوائد على الديون المستحقة على الدول الأشد فقرا ، والعمل على تحديد فترات سداد طويلة الأمد ، ووضع نظام لمنح القروض يأخذ بعين الاعتبار قدرة البلدان النامية على تسديد ديونها ، والقضاء على كافة أساليب الاكراه والضغوط التي تمارسها بعض الدول المتقدمة النمو ، وخلق ظروف مناسبة لدعم منتجات البلدان النامية .

١١ - إن الدراسة التحليلية المقدمة من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، رغم غموض بعض جوانبها ، تحتل أهمية خاصة ليس بالنسبة للدول النامية فحسب وإنما للدول المتقدمة النمو أيضا ، لأنها تضع أحكاما قانونية لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتسعى الى تحقيق المساواة بين دول العالم بصرف النظر عن أنظمتها السياسية والاجتماعية وحجمها وإمكانياتها الاقتصادية ، وهذا سيساعد بالفعل عل خلق الظروف المناسبة لكي تصبح الدول النامية أعضاء كاملي الحقوق في العلاقات الاقتصادية الدولية .

١٢ - إن اليمن الديمقراطية ترى أنه لأغراض التدوين والتطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد يتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار المبادئ التي حددها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث الى جانب الصكوك الدولية المتعلقة بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . كما أنها تؤيد توصية الجمعية العامة الواردة في الفقرة ٣ (أ) من القرار ١٦٢/٤٣ بأن تكون اللجنة السادسة هي المحفل الدولي الذي في إطاره يمكن أن يناقش هذا الموضوع .

- - - - -